



Ref : .....  
Date: .....  
Res: .....

الرقم : .....  
التاريخ : .....  
المرفقات : ٦١

قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات رقم (11) لعام 2013م الصادر في اجتماعه المنعقد بتاريخ 17 ربيع الأول 1434هـ الموافق 29/1/2013م بخصوص الشكوى المقدمة من شركة اربتك جردانه العالمية ضد أمانة العاصمة في المناقصة رقم (CMCP/III/A) الخاصة بخدمات استشارية

نظرت الهيئة العليا في الشكوى المقدمة من شركة اربتك جردانه العالمية ضد أمانة العاصمة في المناقصة رقم (CMCP/III/A) الخاصة بخدمات استشارية والتي أشارت فيها الشاكية بأنها تعترض على التقييم الفني والمالي للأسباب التالية :

- إن طرف الإئتلاف الرئيسي (مكتب سعيد رباح) والذي تم تحديد جنسيته كمكتب أردني لم يرد إطلاقاً ضمن قائمة الشركات المصنفة والمؤهلة في الأردن ولم يسبق له عمل في أي من المشاريع المشابهة في الأردن سواء منفرداً أو كطرف رئيسي ضمن إئتلاف شركات ومعرفة الشاكية بهذا المكتب في اليمن لا تتعدى أنه يقدم خدمات فحوصات التربة والمواد.
- إن الطرف الثاني من الإئتلاف وهو مكتب مدى غير معروف أو معتمد كمكتب هندسي سواء في الأردن أو الإمارات أو اليمن ، وتؤكد الشاكية أن هذا المكتب ليس له خبرات سابقة في مجال الهندسة في اليمن أو في أي من البلدان المذكورة.
- الشاكية تعمل في الجمهورية اليمنية منذ أكثر من عقدين من الزمن حيث إن وثيقة طلب تقديم العروض تنص على ضرورة أن يكون الكادر الرئيسي من ضمن الكادر الدائم العامل مع المكتب ، فلا يمكن أن يتحقق هذا الشرط في عرض الإئتلاف لما ورد أعلاه .
- إن السعر الذي تقدم به هذا الإئتلاف هو أقل من 27% من معدل المتناقضين الآخرين ، مما يدل على عدم دراية هذا الإئتلاف بالمتطلبات بخصوص الخدمات المطلوبة .

وفي ظل عدم وجود خبرات مشابهه وكادر رئيسي ضمن الكادر الدائم لدى المكتب وبناءً على معايير التقييم والدرجات المخصصة لكل معيار كما وردت في وثيقة طلب تقديم العروض فقد تبادر إلى الشاكية التساؤل في كفيضة حصول الإئتلاف على هذه الدرجة الفنية وعلاوة على ما ورد أعلاه فإن صاحب العمل وبحسب اللوائح المعمول بها في المناقصات لم يبلغها بنتائج التقييم الفني قبل فتح العروض المالية وذلك لتتمكن الشاكية من الاعتراض قبل فتح





الرقم : .....  
التاريخ : .....  
المرفقات : ٦-٥ .....

Ref : .....  
Date: .....  
Res.: .....

العروض المالية، وعلى ضوء ما ورد أعلاه تأمل الشاكية من الهيئة التكرم بالاطلاع واتخاذ ما تراه مناسباً بهذا الخصوص.

ووجهت الهيئة العليا مذكرة إلى الجهة برقم (1646) وتاريخ 2012/12/19م متضمنة موافاة الهيئة العليا بأوليات الموضوع ، وردت الجهة على الهيئة العليا بالمذكرة رقم(10454) وتاريخ 2012/12/26م تضمنت الآتي:

ما ورد في البند رقم (1) من شركة أرابتك جردانه حول شركة سعيد رباح وشركائه ، فقد تم إجراء التحليل والتقييم الفني اعتماداً على الوثائق المسلمة من جميع الشركات الاستشارية المتقدمة للمناقصة بمعايير موحدة طبقت على الجميع بحسب القانون بما في ذلك شركة أرابتك جردانه وشركة سعيد رباح ، وتم عرض تلك النتائج فور الإنتهاء منها على الجهة الممولة للمشروع ( الصندوق العربي ) الذي قدم بعض الملاحظات على التقرير الفني وتم مناقشتها مع ممثل الصندوق العربي أثناء تواجده في مدينة صنعاء وعمل محضراً بما تم التوصل إليه حول تلك الملاحظات وتم إجراء بعض التصحيحات بحسب المحضر وكان من نتائجها رفع الدرجات الفنية لشركة أرابتك جردانه وحصولها على المرتبة الأولى بين الشركات المقيمة فنياً وخصم درجات على شركة سعيد رباح بالتحديد ، وتم إرسال النتائج إلى الصندوق العربي للكويت فوافق على تلك النتائج وعلى فتح العروض المالية للشركات الاستشارية الفائزة فنياً.

ما ورد في البند رقم (2) الفقرة(1) في مذكرة شركة أرابتك جردانه بخصوص شركة المدى المتألفة مع شركة سعيد رباح وشركائه عند التقييم تم التعامل مع جميع الشركات بمعيار واحد طبقاً للوثائق المقدمة منها باعتبار أن هذه الشركات هي شركات استشارية ذات كيان إعتباري، ولكن مع وجود هذا الإئتلاف المكون لشركة سعيد رباح وشركة المدى والمركز العربي الأقليمي تم التدقيق بعمل الآتي:

- تم الرجوع الى قائمة التعليمات للوثائق النمطية المسلمة للشركات الاستشارية ضمن وثيقة المناقصة وتحديد ما يتعلق بالمادة (3-3) الفقرة (أ) حول احقية الشركات الاستشارية المتقدمة للمناقصة في التالف والاستعانة باستشاريين آخرين.





الرقم: .....  
التاريخ: .....  
المرفقات: ٦٢ .....  
Ref: .....  
Date: .....  
Res: .....

- تم تحرير مذكرة إستيضاحيه إلى اللجنة العليا للمناقصات برقم (5815) وتاريخ 2012/8/25م فيما يتعلق بمثل هذه الحالة، وحصلت الجهة على الرد منهم برسالة برقم (780) وتاريخ 2012/8/27م وعلى ضوء ذلك تم مواصلة التحليل الفني ووضع الدرجات الفنية.
- ورد استفسار من الممول (الصندوق العربي) حول شركة المدى المتألّفة مع شركة سعيد رباح وذلك بموجب الشكوى المرفوعة إليه من شركة أرابتك جردانة وتم الرد عليهم في حينه وتزويدهم بالوثائق اللازمة التي طلبوها، وكان ذلك قبل إنجاز التحليل والتقييم الفني للشركات الإستشارية، حيث قام الممول (الصندوق العربي) بوضع عدد من الملاحظات المتعلقة بشركة رباح تحديداً وتم الرد عليها في حينه.
- عند حضور ممثل الصندوق العربي (الممول) إلى مدينة صنعاء أعيد مناقشة تلك الملاحظات من جديد وتم تحرير محضر بما تم الإتفاق عليه والذي على ضوئه تم مراجعة التحليل والتقييم الفني وكان من نتائجه رفع الدرجات الفنية لشركة أرابتك جردانة وحصولها على المرتبة الأولى من بين الشركات الإستشارية المتنافسة، وأرسلت النتائج إلى الممول (الصندوق العربي) ووافق عليها وعلى فتح العروض المالية للشركات الإستشارية الفائزة فنياً.

ما ورد في نفس البند حول الوثائق المؤيدة لوجود شركة المدى من عدمه فلقد تم طلب الوثائق الداعمة لذلك من شركة سعيد رباح المتألّفة معها ومن خلال الوثائق المقدمة لوحظ الآتي:-  
المدى هي تحت اسم "شركة المدى للإستشارات الهندسية"

(RANGE CONSULTING ENG) وهي شركة أردنية مسجلة في وزارة الصناعة والتجارة الأردنية برخصة رقم (200015298) للعام 2012م، ورخصة مهنية لخدمات المكاتب صادرة من الأردن برقم (14/14944) للعام 2012م (مرفق صور لتلك الشهادات).  
المدير العام لهذه الشركة المهندس سمير القريني كان يعمل لدى شركة أرابتك جردانة قبل أن يقيم شركة مستقلة به مثله مثل سعيد رباح صاحب شركة سعيد رباح وشركائه.



Ref : .....

الرقم : .....

Date: .....

التاريخ : .....

Res.: .....

المرفقات : ٦ - ٤

نطاق عمل شركة المدى هو الإمارات العربية المتحدة والأردن وتعمل في مجال الجسور والأنفاق بالتعاون مع بعض الشركات العالمية الأخرى.

ما ورد في البند رقم (2) الفقرة (ب) حول الطاقم الأساسي لشركة سعيد رباح، فقد تم وضع معيار موحد لجميع الشركات الإستشارية عند التحليل والتقييم الفني، مع إستيعاب جميع الملاحظات التي وردت من الممول في هذا الجانب بالذات.

ما ورد في البند رقم (3) من أرابتك جردانة بأن العرض المالي لشركة سعيد رباح يقل 27% عن معدل المتناقضين، فقد تم طلب إيضاحات من قبل شركة سعيد رباح حول إنخفاض العرض المالي للشركة عن الشركات الإستشارية الأخرى وقدم تلك الإيضاحات كتابياً، وهذا لا يعني في مثل هذه الحالة بأن الأسعار المرتفعة المقدمة من باقي الشركات الإستشارية الأخرى هي أسعار واقعية يمكن مقارنة أقل الاسعار معها، وهذا القرار يعود إلى صاحب العمل والجهة الممولة للمشروع واللجنة العليا للمناقصات.

تم التخاطب مع اللجنة العليا للمناقصات برسالة رقم (SMCP/III-319/2012) وتاريخ 2012/12/15م بشأن مفهوم المادة (185) وتلقت الجهة الرد برسالة رقم ل.ع.م وتاريخ 2012/12/23م تضمنت بندين (2،1) والتي تحدد بوضوح مفهوم هذه المادة وأيضاً تشير المذكرة إلى المخالفة القانونية التي يقوم بها الإستشاري أرابتك جردانة الذي يطعن في تكوين الإستشاري المتألف مع سعيد رباح ويطعن في التقييم الفني.

ما ورد في مذكرة أرابتك جردانة وفي أسطرها الأخيرة حول عدم الإعلان عن نتائج التقييم الفني فتود إيضاح الآتي:-

الإعلان عن نتائج التحليل والتقييم الفني تم في جلسة فتح العروض المالية بحضور جميع الشركات الإستشارية بمن فيهم أرابتك جردانة ولم تتقدم أي شركة بإعتراضاتها في حينه أو خلال ثلاثة أيام من بعد فتح العروض المالية.

قدمت أرابتك جردانة إعتراضات على التحليل الفني إلى أمانة العاصمة والممول في تاريخ 2012/9/10م وقبل الإنتهاء من أعمال التقييم والتأهيل الفني للشركات حيث ورد في مذكرتهم عبارة (بأنه نمتي إلى علمنا.. إلخ) ، وهذا مخالف للقانون ويدحض عدم علمها بالنتائج .

كما سبق ذكره أنه وبموجب المحضر الموقع مع ممثل الصندوق العربي (الممول) تم إعادة التقييم الفني ونتج عنه رفع الدرجات الفنية بإعتبارها صاحبة المرتبة الفنية الأولى حتى ظهرت





Ref : .....

الرقم : .....

Date: .....

التاريخ : .....

Res.: .....

المرفقات : ٥ - ٦ .....

نتائج العروض المالية حيث عادت الشركة بتقديم الاعتراضات على الجانب الفني قبل المالي من جديد.

وبمراجعة الهيئة العليا للأوراق المتعلقة بالمناقصة فقد تبين لها الآتي:

• لم تأخذ الجهة موافقة اللجنة العليا للمناقصات على التحليل الفني، بسبب أن الإتفاقية بين الممول والأمانة تنص على أنه يتم أخذ الموافقة على التحليل الفني والمالي من قبل اللجنة العليا للمناقصات بعد أخذ موافقة الممول بناء على إفادة الجهة (WilburSmith Associates).

• قامت لجنة التحليل باعتماد العقود المقدمة من شركة المدى المتألفة مع شركة سعيد رباح كخبرة سابقة مما أدى إلى رفع الدرجات الفنية لشركة سعيد رباح مع أن هذه العقود موقعة مع شركات من الباطن ويلاحظ على هذه العقود الآتي :-

-العقود موقعة مع شركات خاصة.

-تشير هذه العقود إلى أنها تقديم خدمات إستشارية من الباطن.

-لا يوجد ما يفيد تنفيذ تلك العقود والإتفاقيات .

-لم يرفق العقود الأصلية لتلك الشركات ومن هي الجهة المستفيدة من تلك الخدمات الإستشارية.

-بعض تلك العقود تحوي جهالة من حيث المبالغ المتعاقد عليها والفترة الزمنية والمهمة المتفق عليها.

• أثناء توجيه خطاب الدعوة للإستشاريين تم دعوة سعيد رباح وشركائه المركز الأقليمي الهندسي وعند تقديم العروض الفنية والمالية للجهة تم إضافة شركة ثالثة وهي (المدى للإستشارات الهندسية حيث تم الإعتماد على الفقرة رقم (3.3) من الجزء رقم (2) والخاص بالتعليمات للإستشاريين.

• لوحظ في وثيقة الدعوة التعليمات للإستشاريين قائمة البيانات ، مرحلة مراجعة التصميم وجود مهام لمقدر الكميات Quantity Surveyor لفترة (4 رجل /شهر).

وجود مهام لمهندس هيدرولوجي Hydrology Eng لفترة (1.5 رجل /شهر)، مهندس عبد

مروري Traffic Eng. لفترة (4 رجل/شهر) وأيضاً في مرحلة الإشراف وجود مهام لمقدر الكميات





Ref : .....

الرقم : .....

Date: .....

التاريخ : .....

Res.: .....

المرفقات : ٦ - ٦

Quantity Surveyor لفترة (11 رجلاً / شهراً )، ثم تعكس هذه المهام والفترات أثناء قيام  
الجهة بالتحليل الفني.

وبناء على ما سلف بيانه إتخذت الهيئة العليا الإجراءات التصحيحية الآتية :

1- إلغاء نتائج التحليل الفني.

2- على الجهة إعادة التحليل وفقاً للمعايير والمنهجية الموضحة في وثيقة المناقصة، والتأكد من  
صحة الوثائق المقدمة من الاستشاريين .

صدر بتاريخ 17 ربيع الأول 1434هـ الموافق 2013/1/29م

أ. نجيب محمد حكي  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

القاضي أبو بكر حسين السقاف  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الحميد المتوكل  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

عبد الملك احمد العربي  
رئيس الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات



د. ياسين محمد الخراساني  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

أ. امين معروف الجند  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات